الأمم المتحدة

A/67/814

الجمعية العامة

Distr.: General
27 March 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أكتب إليكم بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال، المعنون ”الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية“، والذي يظل مدرجا في جدول الأعمال وفقاً للمقرر ٥٠٨/٦٠، للنظر فيه عند تلقي إخطار بذلك من إحدى الدول الأعضاء. وقد طلبت إليّ الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٦٥ بشأن اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا أن أواصل إحاطة الجمعية العامة علما بصفة دورية بسير عمل اللجنة وتنفيذ القرار. وعملاً بهذا الحكم، أود إبلاغ الجمعية العامة بالتطورات المتعلقة باللجنة. وتستكمل هذه الرسالة المعلومات الواردة في رسالتيَّ الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة والمؤرختين ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/65/618) و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (A/66/567).

في عام ٢٠٠٦، وقّعت حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة اتفاقا يهدف إلى تفكيك الجماعات السرية والقوات الأمنية غير القانونية التي ساهمت في استمرار الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وصدّق الكونغرس الغواتيمالي على هذا الاتفاق في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة في دعم وتعزيز ومساعدة مؤسسات الدولة الغواتيمالية المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم التي يُدّعى أنها ارتُكبت من قِبل قوات أمنية غير قانونية ومنظمات أمنية سرية. وتسعى اللجنة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال ما يلي:

040413 020413 13-27312 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) تحديد الجماعات الأمنية غير القانونية والهياكل الأمنية السرية؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الدولة في تفكيك هذه الجماعات والهياكل؛

(ج) تشجيع التحقيقات والملاحقات الجنائية والمعاقبة على الجرائم التي ارتكبتها هذه الجماعات والهياكل؛

(د) تقديم توصيات إلى الدولة بشأن السياسات العامة للقضاء على هذه الجماعات والهياكل ومنع ظهورها من جديد.

ومن أجل أداء المهام المبينة أعلاه، تحقق اللجنة في القضايا الجنائية وتساعد في ملاحقتها قضائيا ضمن نظام العدالة الوطنية في غواتيمالا، لأن لها صلاحية الانضمام إلى الإجراءات الجنائية في إطار القانون الغواتيمالي بصفة مدَّع إضافي (*querellante adhesivo*). وللجنة أيضا صلاحية تقديم شكاوى جنائية و/أو إدارية إلى السلطات المختصة ضد الموظفين المدنيين الذين يساهمون في ظاهرة الإفلات من العقاب بتدخلهم في إجراءات إقامة العدل. وتظل الأنشطة الإجرائية والموضوعية المستمدة من مبادرات اللجنة تحت مسؤولية دولة غواتيمالا في المقام الأول.

وقد جُدّدت ولاية اللجنة عن طريق تبادل الرسائل بين حكومة غواتيمالا والأمانة العامة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، ومُدّد بذلك عمل اللجنة لفترتين مدة كل منهما سنتان. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كتب إليّ رئيس غواتيمالا، أوتو فرناندو بيريس مولينا، مقترِحا تمديد ولاية اللجنة التي كان من المقرر أن تنتهي في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمدة سنتين إضافيتين، أي إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أجبت على اقتراح الرئيس بالإيجاب. وتشكل رسالة الرئيس وإجابتي عليها اتفاقا بشأن تمديد الولاية لفترة من المتوقع أن تكون الأخيرة في عمل اللجنة.

وتحظى اللجنة بدعم واسع النطاق من نظرائها المؤسسيين الغواتيماليين. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استضافت الأمانة العامة اجتماعا إعلاميا مع البلدان التي تقدم الدعم إلى عمل اللجنة. ونُظم ذلك الاجتماع بغية تمكين اللجنة من توضيح خطة عملها، التي وُضعت بتعاون وثيق مع نظرائها المؤسسيين في غواتيمالا. وكان الوفد الغواتيمالي المشارك في الاجتماع، بقيادة نائبة رئيس البلد، السيدة إنغريد روكسانا بالديتي إلياس، مؤلفا من مسؤولين رفيعي المستوى يمثلون أجهزة الحكومة الثلاثة. فقد ضم الوفد رئيس الكونغرس، ورئيس محكمة العدل العليا، ووزير الداخلية، ونائب وزير الشؤون الخارجية، ووزير العدل.

وأكدت هذه السلطات التزامها بتعزيز سيادة القانون في غواتيمالا بالتعاون مع اللجنة. ونقلت نائبة الرئيس شفويا نداء حكومتها بتمديد ولاية اللجنة، وطلبت تقديم دعم دولي مستمر لعملها.

أما وزير الداخلية ووزير العدل ورئيس المحكمة العليا ورئيس الكونغرس، وهم شركاء مؤسسيون رئيسيون في مكافحة الإفلات من العقاب، فقد أكدوا على تعاونهم الوثيق مع اللجنة. وأبرز وزير العدل على وجه الخصوص أن مكتب المدعي العام شهد تحسنا كبيرا في عمله وزاد في كفاءته المهنية وطور تقنيات أحسن للتحقيق. ومن علامات إحراز التقدم إنشاء وحدات للتحليل الأمني والمالي، فضلا عن برنامج لحماية الشهود قادر على أداء وظائفه وُضع معظمه بمساعدة اللجنة.

وخلال السنوات الأخيرة، أقامت اللجنة علاقة عمل مثمرة مع مكتب المدعي العام، وهو نظير وطني رئيسي. وأسهم تعيين وزير العدل الحالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في تعزيز نهج تعاوني بدأ يؤتي أُكله. وقد حقق مكتب المدعي العام بقيادته الحالية نتائج عملية في التحقيق والملاحقة الجنائية في الجرائم الخطيرة المتصلة بقضايا تهريب المخدرات، والعنف الانتخابي، والجريمة المنظمة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على حد سواء.

ودأبت اللجنة على العمل المثمر مع وزارة الداخلية في غواتيمالا، التي شرعت في عمل هام يتمثل في إنشاء مديرية عامة جديدة لشرطة التحقيقات، التي ستؤدي دورا محوريا في دعم التحقيق في الجرائم. وطُلب إلى اللجنة أن تساعد الوزارة في تطوير المديرية، ومن المتوقع أن يشكل ذلك إحدى أهم مهام اللجنة خلال ولايتها الممددة.

وفيما يتعلق بالجهاز القضائي، دخلت اللجنة في حوار مع محكمة العدل العليا بغية المساعدة في تحسين الأداء القضائي، وسعت إلى تحديد الممارسات التي عرقلت سير العدالة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نشرت اللجنة تقريرا مواضيعيا عن الجهاز القضائي يفصّل مخالفات مزعومة في الإجراءات القضائية.

ووفقا للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، تعطي اللجنة في الوقت الراهن الأولوية للتحقيقات والملاحقات القضائية الجارية ولأنشطة تقوية المؤسسات بهدف تعزيز القدرات الوطنية. وتركز أنشطة تقوية المؤسسات التي تضطلع بها اللجنة على ما يلي:

(أ) تقديم الدعم للمدعين العامين المتخصصين؛

(ب) إنشاء مكتب للعلاقات الدولية في مكتب المدعي العام؛

(ج) تعزيز المكتب الوطني لحماية الضحايا والشهود؛

(د) تعزيز وحدة التحليل التابعة لمكتب المدعي العام؛

(هـ) إنشاء وحدة شرطة خاصة تضطلع بالتحقيقات الجنائية؛

(و) تعزيز وحدة أساليب التحقيق الخاصة، التي تتألف من موظفين من الشرطة المدنية الوطنية ومن مكتب المدعي العام؛

(ز) إنشاء نظام معلومات خاص بالشرطة.

وخلال الفترة المقبلة، تعتزم اللجنة أن تضاعف جهودها الرامية إلى تعزيز الإصلاحات المؤسسية والقانونية من أجل زيادة قدرة المؤسسات الغواتيمالية على مكافحة الجريمة والإفلات من العقاب، وكفالة استمرار التقدم المحرز في عمل مكتب المدعي العام. واللجنة الآن بصدد إعداد خطة عمل استراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالتعاون مع نظرائها المؤسسيين الغواتيماليين.

ويعمل في اللجنة حاليا ١٦٢ موظفا وطنيا ودوليا يمثلون ٢١ دولة، من بينها غواتيمالا. ودون حساب الموظفين المكلفين بالمهام الأمنية، فإن ٦٠ في المائة من موظفي اللجنة من الرجال و ٤٠ في المائة من النساء. ويرأس اللجنة فرانسيسكو خابيير دالانسيه رويز (كوستاريكا)، وتضم خمس وحدات، هي: مكتب المفوض، ووحدة التحقيقات والدعاوى القضائية، ووحدة المعلومات والتحليل، ووحدة الإدارة، ووحدة السلامة والأمن. وتبلغ ميزانيتها السنوية ١٦ مليون دولار لعام ٢٠١٣.

وتلقت اللجنة منذ إنشائها إلى عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢ ٣٦١ طلبا للتحقيق، منها ٢٨٩ تحقيقا جاريا. وفي ٢١ من تلك التحقيقات، أصبحت اللجنة مدعيا تكميليا، مما يمكّنها في إطار القانون الغواتيمالي من المشاركة في الإجراءات القضائية بوصفها مدعيا مستقلا إلى جانب مكتب المدعي العام. وفي عام ٢٠١٢، صدرت أحكام في ١٧ قضية نموذجية شاركت فيها اللجنة.

ومكّنت تحليلات التشريعات الوطنية المتعلقة بالمسائل الجنائية والأمنية التي اضطلعت بها اللجنة من تحديد القواعد التي تعوق عمل نظام العدالة. ونتيجة لذلك، عرضت اللجنة في عام ٢٠٠٨ مجموعة أولى من الإصلاحات تتضمن ستة مقترحات لتعديل وإصلاح القوانين. وفي عام ٢٠٠٩، عرضت اللجنة مجموعة ثانية تتضمن تسعة مقترحات. ومن أصل ١٥ من فرادى مقترحات الإصلاح التشريعي التي قدمتها اللجنة، لم يؤخذ إلا بأربعة.

وتؤيد الأمانة العامة الجهود الهامة التي تبذلها اللجنة لتعزيز سيادة القانون في غواتيمالا. فهناك تعاون قوي مع اللجنة، سواء في مقر الأمم المتحدة أو في الميدان. وتدعم الأمم المتحدة أيضا الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان وتعزيز نظامي الأمن والعدالة في غواتيمالا من خلال مساهمة قدرها ١٠ ملايين دولار من صندوق بناء السلام. وقامت المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها واللجنة ومنظمات المجتمع المدني بتصميم مشاريع ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية وتقوية قطاعي العدالة والأمن في غواتيمالا. ولا تزال اللجنة تواجه تحديات في إنجاز المهام المنوطة بها. فقد مست تحقيقاتها بمصالح جهات نافذة، بعضها داخل مؤسسات العدالة في غواتيمالا. ولا تزال اللجنة بحاجة إلى الدعم القوي في سعيها إلى إتمام التحقيقات، ونقل المعارف والممارسات إلى المؤسسات الغواتيمالية، والتشجيع على اعتماد إطار قانوني يتيح المزيد من الفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب.

وأدت اللجنة دورا هاما في النهوض بفكرة أن التحقيقات والملاحقات القضائية التي يجريها مهنيون يمكن أن تكون فعالة وأن تقيم العدل في غواتيمالا. وإنني أشعر بالاطمئنان إزاء التزام دولة غواتيمالا الصريح بالعمل على نحو وثيق مع اللجنة لمكافحة الإفلات من العقاب. ومثلما أن التزام السلطات الوطنية والنظراء المؤسسيين ضروري إذا أُريدَ لأهداف اللجنة أن تتحقق، فكذلك شأن قدرة اللجنة على العمل بفعالية وبموارد كافية. والأمانة العامة ممتنة للدول الأعضاء على الدعم المالي والعيني والسياسي الذي قدمته إلى اللجنة، وتأمل أن تتمكن اللجنة من التعويل على دعم دولي سخي من أجل إتمام ولايتها.

(توقيع) **بان** كي - مون